مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العقوبات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية
حالة العراق بعد العام 2003

أحمد مصطفى

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العقوبات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية حالة العراق بعد العام 2003

أحمد مصطفى*

مقدمة:

تعد العقوبات من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في تحقيق مصالحها في السياسة الدولية إلى جانب الدبلوماسية والعسكرية، وتعد العقوبات الاقتصادية من أبرز الموضوعات التي تناقش في دراسة مجال العلاقات الدولية، فهي الوسيلة التي تمكن الدول من تحقيق أهدافها في السياسية الخارجية بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية الطوعية ودون اللجوء إلى الحلول العسكرية.

تطبيق هذه الأداة يتطلب وجود اقتصاد قوي يمتلك تأثيراً كبيراً على الساحة الدولية، فضلاً عن السيطرة على المنظمات الاقتصادية العالمية. وفي السياق الحالي، تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة على استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة في سياستها الخارجية، وذلك بفضل نظام العولمة الاقتصادية الذي وضعته وثبتته عالمياً مستندة على مواردها الاقتصادية والتكنولوجية، بالإضافة إلى شبكة قوية من الحلفاء والشركاء الدوليين، وتعكس قوة الاقتصاد الأمريكي ودورها الريادي في الساحة الدولية قدرتها على تشكيل قوانين اللعبة الاقتصادية العالمية وفرض عقوبات اقتصادية على الدول والكيانات، مما يجعل استخدام العقوبات الاقتصادية جزءاً أساسياً من استراتيجية سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها الخارجية وحماية مصالحها.

وقد استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية في العديد من المناسبات وضد دول متنوعة بمستويات مختلفة. على سبيل المثال، استخدمت العقوبات الاقتصادية ضد روسيا بعد حربها مع أوكرانيا وضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، وتضمنت هذه العقوبات تجميد الأصول وفرض قيود على التجارة مع روسيا، وكذلك فرض عقوبات على الشركات الروسية والمواطنين الروسيين الذين يشتبه في دعمهم للعملية العسكرية في أوكرانيا، تم تكثيف هذه العقوبات على مر السنوات؛ بسبب استمرار التوترات بين البلدين، كذلك استخدمت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على العراق ضد أفراد ومجاميع ومؤسسات مالية، تم فرض العقوبات الاقتصادية عليه سواءً بشكل مباشر أو من خلال تضمين أسماء على قوائم الإرهاب، أو نتيجة (لانتهاكات حقوق الإنسان

* باحث.

الدولية) حسب تعبير الإدارات الأمريكية.

في هذه الورقة، سنقوم بتسليط الضوء على المدلول السياسية للعقوبات الأمريكية عبر مقاربة مفهوم العقوبات الاقتصادية، وسنستعرض كيفية تشريعها وتنفيذها في النظام الأمريكي، كما سنناقش الأهداف السياسية لسياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وأشكال هذه العقوبات وتنوعها، وسنتناول أيضاً أهمية وتأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية على المستوى الدولي، والأبعاد الإستراتيجية لتطبيق هذه العقوبات.

بالإضافة إلى ذلك، سنسلط الضوء على الكيانات والأشخاص البارزين الذين فُرضت عليهم العقوبات الاقتصادية الأمريكية في العراق، وسنحاول فهم رد الحكومة العراقية على فرض هذه العقوبات على الأفراد والكيانات العراقية، وكيف أثر ذلك على العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

1. ماهية العقوبات الاقتصادية.

تفرض العقوبات الاقتصادية من خلال رفض أي شكل من أشكال النشاط التجاري مع الدول المستهدفة، ويمكن أيضاً طردها من المنظمات الدولية ذات الأبعاد التجارية، ووقف المساعدات الاقتصادية وعدم حصول الدولة على منح دولية أو قروض من المؤسسات الدولية لدعم الاقتصاد، وتشمل كذلك القيود المفروضة على الطيران، مثل حظر الطيران، ومنع السفر إلى تلك الدولة، ومنع الخطوط الجوية المعاقبة من الهبوط في مطارات الدول الأخرى، وتعليق رحلات الطيران إلى تلك الدول، وهناك العقوبات المالية التي عادة ما تستهدف الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السياسي في الدولة المستهدفة، وتشمل تلك العقوبات المالية تجميد الأرصدة في البنوك لدى الدول المشاركة وفرض العقوبات، وتجميد الأصول المحددة للأفراد أو لشركات مرتبطة بأعمالهم مباشرة مع ذلك النظام، وأيضاً وقف التحولات المالية من وإلى الدول المستهدفة.[1]

وتعرف العقوبات الاقتصادية بأنها سحب العلاقات التجارية والمالية لأغراض السياسة الخارجية والأمنية، وقد تكون العقوبات شاملة، وتحظر النشاط التجاري فيما يتعلق بدولة بأكملها، مثل الحظر الأمريكي المفروض منذ فترة طويلة على كوبا، أو قد تكون العقوبات مستهدفة لقطاعات

1. محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق –إيران–روسيا) انموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد 23، العدد 3، يوليو 2022 ص ،164.

معينة، مما يؤدي إلى عرقلة المعاملات المالية والتجارية لمجموعة من الشركات التي تدعم السياسات المعادية لدولة ما أو مجموعات أو أفراد معينين.[2]

والعقوبات الاقتصادية تهدف إلى خفض مستوى الرفاهية للدولة عن طريق فرض عزلة دولية تحرمها من الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية الدولية في مجال التجارة والاستثمار والائتمان، مما يولد تدهوراً اقتصادياً داخلياً يكون عاملاً ضاغطاً على النظام السياسي لتغيير مواقفه من الرفض إلى التعاون[3].

2. أهداف سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

أثناء الحرب الباردة، وجهت الولايات المتحدة أهدافها الاقتصادية تجاه الاتحاد السوفيتي ودول شيوعية أخرى لإنجاز سياستها الخارجية بمشاركة حلفاء الولايات المتحدة وخاصة الدول الأوربية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينات، أصبحت الولايات المتحدة تستخدمها لأهداف أخرى من أهمها، استخدم العقوبات الاقتصادية لردع العدوان العسكري أو لإجبار المعتدين على سحب قواتهم المسلحة من الإقليم المتنازع عليها، مثلاً شاركت الولايات المتحدة في العقوبات الاقتصادية المتعددة الأطراف ضد العراق بعد غزوه الكويت، وتستخدم العقوبات ضد بعض الدول التي تسعى إلى شراء أو بيع أنظمة الصواريخ البالستية الدقيقة أو التكنولوجيا النووية ضمن إطار حضر وانتشار الأسلحة النووية، والمواد الكيمياوية والأسلحة البيولوجية وفق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وكذلك استخدمت العقوبات الاقتصادية لمعاقبة البلدان التي تتبنى الإرهاب، إذ فرضت الولايات المتحدة العقوبات على إيران وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية والسودان وسوريا كون بعض منها متعاونة مع منظمات تدرجها الولايات المتحدة على قوائم الإرهاب، وهو مفهوم مطاط سياسي أكثر مما هو أكاديمي علمي واضح المعالم، وتستخدم العقوبات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الأخرى **مثل زعم الولايات المتحدة ريادتها** لمراعاة حقوق الإنسان والديمقراطية، وتستخدم العقوبات كذلك في نزاعات التجارة الدولية والاستثمار، كذلك تستخدم

2. سيف نصرت توفيق (وآخرون)، دور المؤسسات المالية الأمريكية في آلية رسم العقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد26، 2021، ص 126.

3. هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 56-35 ،2017، ص 35.

الولايات المتحدة شعار حماية البيئة ضمن السياسة الخارجية، واستخدمته كذريعة لفرض العقوبات الاقتصادية **مع العلم** أن **الولايات المتحدة تعد من بين أكثر الدول المتسببة بالتلوث البيئي، وتستخدمه كذريعة سياسية بشكل واضح**، إذ طالت العقوبات الاقتصادية الأمريكية بقضايا تتعلق بالبيئة على دول أخرى مثل تايوان والصين والبرازيل.

3. أشكال العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

يمكن أن تكون العقوبات واسعة النطاق؛ مثل الحظر المفروض على كوبا، أو مُحدَّدة الهدف، التي أصبحت نهجاً مفضلاً على نطاق واسع في العقود الأخيرة، وعندما تُصدِر الولايات المتحدة عقوبات ضد أشخاص أو كيانات، يُمنَع مواطنو الولايات المتحدة وشركاتها من التعامل معهم، وفي بعض الحالات، تذهب العقوبات إلى أبعد من ذلك، حيث بمنع الأمريكيين من التعامل مع أطراف ثالثة تشارك في أعمال تجارية مع المستهدفين بالعقوبات، ويمكن للعقوبات أن تحد من مجموعة من الفرص الاقتصادية والتجارية، وغالباً ما تشمل تجميد تأشيرات السفر والحسابات المصرفية، ويمكن إصدارها ضد الأفراد والبنوك والمؤسسات والحكومات والكيانات الأخرى، مثل السفن.

4. من يصدر ويراقب العقوبات الاقتصادية الأمريكية؟

تستخدم الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية والمالية أكثر من أي دولة أخرى، ومن يصدر قوانين العقوبات هي السلطة التنفيذية أو التشريعية أو كليهما، وعادةً ما تطلق من قبل الرؤساء عن طريق إصدار أمر تنفيذي[4]* يعلن حالة طوارئ وطنية رداً على تهديد أجنبي عادي وغير عادي.

على سبيل المثال، انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو إجراءات وسياسات حكومة الاتحاد الروسي فيما يتعلق بأوكرانيا، وهذا يمنح الرئيس صلاحيات خاصة (وفقاً لقانون القوى الاقتصادية الطارئة الدولية)، لتنظيم التجارة فيما يتعلق بهذا التهديد لمدة عام واحد، ما لم يتم تمديدها من قبل الرئيس أو إنهائها بقرار مشترك من الكونغرس، (الأوامر التنفيذية قد تعدل

4.* طبقاً للدستور الأميركي، فإن السلطة التشريعي (أي الكونغرس) لديه سلطة سنّ القوانين، أما السلطة التنفيذي فهو مكلّف بتنفيذ وتطبيق تلك القوانين، وفي بعض الأحيان يمكن للرئيس أن يعمل كمشرّع وفق حقه في إصدار أمر تنفيذي، رغم أن الكونغرس عادة يفسر تلك السلطة في نطاق أضيق من تفسير الرئيس، والغرض من إصدار أوامر رئاسية تنفيذية هو مساعدة الفرع التنفيذي على القيام بمهامه، وتلك الأوامر التنفيذية لها قوة القانون، وسلطة إصدار هذه الأوامر تأتي إما من القوة التي يخولها الدستور للرئيس، أو من القوة التي يفوضها الكونغرس للرئيس في قانون معين.

العقوبات أيضاً)، والجدير بالذكر أن معظم حالات الطوارئ التي تم إعلانها منذ أن وضع الكونجرس حدوداً لمدتها في عام 1976، والتي يزيد عددها عن خمسين، لا تزال سارية حتى اليوم، بما في ذلك الحالة الأولى التي أمر بها الرئيس جيمي كارتر في عام 1979 فيما يتعلق بإيران، ومن جانبه، قد يصدر الكونجرس تشريعاً يفرض عقوبات جديدة، أو يعدل العقوبات القائمة، وهو ما فعله في كثير من الحالات، كما هو الحال مع كوبا وإيران، وقد تكون هناك حاجة إلى إجراء من جانب الكونجرس والسلطة التنفيذية لتغيير القيود أو رفعها، وفي بعض الأحيان يتصادم الفرعان حول سياسة العقوبات، على سبيل المثال، في يوليو/ تموز 2017، أقر الكونجرس ووقع الرئيس دونالد ترامب على مضض مشروع قانون يفرض عقوبات جديدة على روسيا؛ بسبب تدخلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة، وقد تم إقرار مشروع القانون، الذي وضع قيوداً مثيرة للجدل على قدرة ترامب على رفع العقوبات المفروضة على روسيا، بأغلبية مانعة للفيتو الممنوح للرئيس.[5]

ويتولى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة إدارة برامج العقوبات الأميركية القائمة، التي يزيد عددها على عشرين برنامجاً، في حين قد تلعب وزارات أخرى، بما في ذلك الخارجية والتجارة والأمن الداخلي والعدل، دوراً أساسياً أيضا في فرض العقوبات.[6]

على سبيل المثال، يمكن لوزير الخارجية تصنيف مجموعة ما على أنها منظمة إرهابية أجنبية أو تصنيف دولة ما على أنها دولة راعية للإرهاب، في عام 2019، كان لدى الولايات المتحدة أنظمة عقوبات شاملة على كوبا وكوريا الشمالية وإيران والسودان وسوريا، بالإضافة إلى أكثر من اثني عشر برنامجاً آخر يستهدف الأفراد والكيانات المتعلقة بأزمات سياسية معينة؛ أو أنواع معينة مما تصنفه الولايات المتحدة كسلوك إجرامي مشتبه به، كالإتجار بالمخدرات، يقوم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشكل روتيني بإضافة وحذف الإدخالات على قائمته السوداء التي تضم أكثر من ستة آلاف فرد وشركة ومجموعة، ويمنع فروعهم الأجنبية من التعامل معهم.[7]

5. Edward J. Collins-Chase،Sanctions Primer: How the United States Uses Restrictive Mechanisms to Advance Foreign Policy or National Security Objectives، Congressional Research Service،November 6, 2023، https://crsreports.congress.gov
6. Eversheds Sutherland، https://ezine.eversheds-sutherland.com/global-sanctions-guide.
7. Jonathan Masters، What Are Economic Sanctions? ، Council on Foreign Relations، 12, 2019، https://www.cfr.org/backgrounder.

5. أهمية وتأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

على الرغم من أنّ العقوبات وغيرها من أشكال القمع الاقتصادي الأخرى كانت دوماً أدوات في ترسانة السياسات الخارجية الأميركية، فإنّ استخدامها قد توسّع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي سمح سقوطه للولايات المتحدة بامتلاك قوة اقتصادية وسياسية غير مسبوقة، ووفقاً لعلماء الاقتصاد غاري كلايد هافباور وجيفري شوت وكيمبرلي آن إليوت، فإن واشنطن قد استخدمت في تسعينيات القرن الماضي بعض أشكال العقوبات أحادية الجانب ضد 35 دولة، وهو ما يزيد على فترة الثمانينيات التي بلغ فيها عدد الدول 20 دولة.

وقد عملت الولايات المتحدة في بعض الحالات –ومنها العقوبات الأميركية ضد العراق عامَي 1991-1990 وضد يوغوسلافيا عام 1990 وضد رواندا عام 1994– مع دول أخرى في مجلس الأمن من أجل إضفاء الشرعية على تلك الإجراءات، ولكن إذا لم تكن الضغوطُ الدولية المنسّقة قابلة للتحقيق، أو إذا فشلت في إقناع دولة ما بتغيير سلوكها، فإنّ واشنطن لم تتردّد في اللجوء إلى إجراءات حازمة أحادية الجانب، نظراً لاعتماد التجارة العالمية إلى حد كبير درجة كبيرة على الدولار الأمريكي، وتدفقه من خلال المؤسسات المالية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، كذلك تتمتع واشنطن بوضع فريد يسمح لها بفرض عقوبات وإنزال قدر هائل من المعاناة الاقتصادية من خلال تقييد الوصول إلى الأسواق العالمية[8]، كذلك يعد الدولار عملة التمويل والتجارة العالمية، وتميل المؤسسات والشركات المالية الدولية إلى الاقتراض والحصول على الأموال بالدولار، وذلك بسبب سلامة وسهولة وعوائد الأصول بالدولار، بالإضافة إلى سهولة التعامل بالدولار، وهناك 23 تريليون دولار من سندات الدين الدولية المقيمة بالدولار والقروض عبر الحدود، في حين تتم فواتير حوالي 50% من التجارة بالدولار، وكذلك حوالي 40% من المدفوعات الدولية بالدولار، بالإضافة إلى أن تشكيل التجارة والتمويل العالميين يتم أغلبيته بالدولار.

إذن، هذه الأرقام هي التي تعطي العقوبات الأمريكية قوتها، أضف إلى ذلك طالما أن البنوك والشركات الدولية تقترض وتستخدم الدولار، فإنها سوف تتبع لوائح العقوبات الأمريكية، ففي الأزمات المالية مثلاً أزمة عام 2018، أو مثل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا، أصبح هناك طلب كبيرة على الدولار عالمياً، وأصبحت المؤسسات الأجنبية بحاجة إلى السيولة المالية

8. في 7 نقاط.. ما هي العقوبات الاقتصادية ولماذا أصبحت السلاح المفضل لأمريكا في التعامل مع الخصوم والأعداء؟، موقع عربي بوست، 2021/04/16، https://arabicpost.net/.

بالدولار، لكن البنوك المركزية للدول لا تطبع الدولارات، وقد يكون لدى البنوك المركزية للدول بعض الدولارات المتاحة، لكنها ستكون محدودة، ومن ثم لابد اللجوء إلى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن طريق تمكين البنك المركزي للدول التي تبادل عملتها الخاصة بالدولار مباشرة مع الاحتياطي الفيدرالي، ومن ثم تستطيع البنوك المركزية أن تتاجر مع بنك الاحتياطي الفيدرالي بالموارد غير المحدودة التي تمتلكها، أي عملتها الخاصة، مقابل المورد الذي تحتاجه بنوكها المتعثرة، وهو الدولار الأمريكي، وثم تقوم البنوك المركزية الأجنبية بإقراض هذه الدولارات لبنوكها وتحقيق الاستقرار في النظام. وبهذه الطريقة، يستطيع الاحتياطي الفيدرالي مساعدة البلدان على تجنب أزمات السيولة الخاصة بها ومنع هذه الضغوط المحلية من الإضرار بدورها بالاقتصاد الأمريكي، إذن للبنك المركزي الفيدرالي قوة كبيرة نتيجة تحكمه بالدول ما زال الدولار هو العملة المستخدمة في أغلب التعاملات التجارية الدولية[9]، إذن قوة الدولار وقوة المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، وتحكمها بالاقتصاد العالمي جعلت من العقوبات الاقتصادية أداة تأثير مهمة في السياسية الخارجية الأمريكية ضد الدول الأخرى.

6. أدوات تنفيذ العقوبات الأمريكية.

تأتي أهمية الاقتصاد الأمريكي وقوة العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسية الخارجية الأمريكية لتحقيق المصالح القومية من خلال سيطرتها على المنظمات الدولية، وأنظمة التبادل التجاري، إذ لا يكفي إقرار الحكومة الأمريكية لحزمة عقوبات حتى يتم تنفيذها، وإنما يلزم لذلك أدواتٌ وآليات تضبط امتثال الحكومات والشركات حول العالم لهذه العقوبات، وترصد الانتهاكات المحتملة، وتتخذ الإجراء المناسب في الوقت الحاسم ضد هذه الانتهاكات، ومن أهم هذه الأدوات والآليات التي تسند العقوبات الأمريكية هي مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force) التي أُسست كمنظمة حكومية دولية عام 1989 على هامش قمة مجموعة السبع التي انعقدت في باريس في نفس العام.

هدفت المجموعة إلى اعتماد وتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الأنشطة المحظورة، وتقديم التوصيات الملزمة أحياناً لضمان عدم استغلال النظام المصرفي في عمليات غير قانونية، ونظراً لاكتساب بعض العقوبات الأمريكية طابعاً دولياً، ولتعدد الدول المنخرطة في مجموعة العمل المالي؛ فإن هذه الأخيرة تمارس شكلاً من أشكال الرقابة على

9. Edoardo Saravalle ،How U.S. Sanctions Depend on the Federal Reserve ،Center for a New American Security ،JULY 29, 2020 ،https//:www.cnas.org/

مدى الامتثال للعقوبات، حيث تتبادل البنوك المركزية المعلومات المتعلقة بالتحويلات المشبوهة التي تنتهك العقوبات تماماً، كما تتشارك المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال.[10]

وثاني هذه الأدوات التي تسند العقوبات الأمريكية هي جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك المعروفة اختصاراً بـ «SWIFT» والتي أُسست عام 1973 في بروكسل التي تحتضن عدداً من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتضم حالياً وفقاً للبيانات المنشورة على موقعها قرابة 11 ألف بنك ومؤسسة نقدية في أكثر من 200 دولة حول العالم، وهذا يعني أنها تغطي تقريباً كل دول العالم.

ويرتكز مبدأ عملها على القيام بدور وسيط سريع وآمن للحوالات البنكية الدولية، حيث يتم تبادل المعاملات بين الأعضاء عبر رمز خاص بكل معاملة دون الحاجة إلى إجراء تحويل مالي فعلي، ويتضح من وظيفة نظام «SWIFT» أنه يوفر نفاذ دقيق إلى بيانات المعاملات البنكية، بما يسمح بتحديد نقطة بداية ونهاية الحركات المالية، وتُشدد وزارة الخزانة الأمريكية على ضرورة التزام المنظومة بعقوباتها وعدم قبول أي حركة مشبوهة، وبالطبع لا تجازف المنظومة بانتهاك العقوبات الأمريكية، حتى لا تتعرض هي بدورها إلى عقوبات تحد من قدرتها على التعامل بالدولار، إذ يتراوح حجم تبادل العمليات اليومية التي تتم بالدولار عبر الجمعية ما بين 6-5 تريليون دولار، ومن الصعب الإفلات من أداتي الرقابة سابقتي الذكر (FATF) و((SWIFT، ولذلك اضطرت الدول المستهدَفة بالعقوبات إلى البحث عن بدائل لإتمام تعاملاتها المالية دون المجازفة بكشف المعاملة أمام النظام النقدي الأمريكي، وإحدى هذه البدائل الصاعدة هي النسخة الصينية من (SWIFT) والصادرة عن بنك الشعب الصيني والمسمّاة بنظام دفع البنوك العابر للحدود (Cross-border Interbank Payment System)، ولا يزال هذا النظام الذي أُطلق عام 2015 بعيداً جداً عن مزاحمة «SWIFT» حيث بلغ عدد أعضائه من المؤسسات المالية قرابة 980 مؤسسة موزّعة على 96 دولة ومنطقة إدارية، وفقاً لتقرير نشرته رويترز في يوليو 2020. ويبلغ حجم العمليات اليومية التي تتم عبر هذا النظام قرابة 135.7 مليار يوان – أي ما يعادل 19.4 مليار دولار.[11]

10. محمد عبد المجيد سليمان، الاقتصاد الخفي أسبابه وانعكاساته وطرق التغلب عليه، دار التعليم الجامعي، مصر،2021، ص 166
11. لواء إيهاب عطية، حشرة بإذن فيل الإرهاب وتمويله، سما للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص 561.

7. آثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

اقتصادياً، نجحت العقوبات الأمريكية في إحداث ضرر واسع النطاق شمل انخفاض الصادرات النفطية وتسجيل معدلات التضخم وأسعار صرف العملة لمستويات غير مسبوقة، كما في الحالة الفنزويلية والإيرانية، كما حدّت من اختراق الكيانات والشخصيات المستهدَفة إلى النظام المصرفي الدولي بصورة تُعرقل القدرة على إتمام المعاملات المختلفة، إلا أن هذه الآثار الاقتصادية السلبية ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية محددة، حيث صُمّمت العقوبات لخلق ظروف اقتصادية مجتمعية متردّية تدفع الحكومات إلى تقديم تنازلات تتسق مع الرؤية الأمريكية كوسيلة وحيدة لعدم حدوث انهيار أمني مجتمعي على شكل انتفاضة شعبية، وقد وقعت بالفعل بعض الموجات الاحتجاجية تأثراً بالأوضاع الاقتصادية التي أحدثتها العقوبات، إلا أن أجهزة الدولة تمكّنت من احتوائها والسيطرة عليها واستغلال الموقف في توجيه خطاب دعائي إلى الشعب يدعو إلى الصمود في وجه «الحملة الأمريكية» التي تستهدف أركان الدولة، مُعزّزةً بذلك من الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي، وعززت هذه الظروف المحلية من حضور وسطوة مَن تُصنفهم واشنطن سياسياً على أنهم متطرفون في المشهد العام في الدول التي فُرضت عليها العقوبات، حيث تكتسب الرواية السردية المناهضة لأمريكا قبولاً شعبياً كرد فعل نفسي عفوي ضد التهديدات الخارجية، فمثلاً حققت قوائم التيار الأصولي أو المحافظ التي تضم قيادات من الحرس الثوري الإيراني نجاحاً واضحاً في الانتخابات التشريعية التي أُجريت في فبراير 2020، حيث حاز التيار على 221 مقعداً من أصل 290 مقعداً.

وفي فنزويلا، لم تُفلح المعارضة المسيطرة نسبياً على السلطة التشريعية في تغيير نظام الحكم، رغم فرض واشنطن لعقوبات صارمة قلّصت من صادرات البلاد النفطية، ولم ينساق الشعب الفنزويلي ذو الثقافة الاشتراكية اليسارية خلف دعوات المعارضة المدعومة أمريكياً، ونجحت القيادة الفنزويلية في امتصاص التحركات المناهضة وترسيخ سلطتها الأيديولوجية بصورة تُعيد التذكير بنجاحات الرئيس الكوبي السابق، فيدل كاسترو، الذي تولى مقاليد الحكم عام 1959، واستمر بالنضال أمام شعبه ضد العقوبات والمخططات الأمريكية لفترات طويلة من حكمه الذي امتد حتى عام 2006.

وبالإضافة إلى الارتدادات السياسية، قد تتسبب العقوبات بارتدادات أمنية جيوسياسية، فبعد تشديد العقوبات على إيران في منتصف 2019 حدثت عدّة انفجارات استهدفت ناقلات نفط حول مضيق هرمز، ناهيك عن استهداف مصالح أمريكية في العراق، وتنفيذ حركة أنصار الله «الحوثيين» لهجمات دقيقة على منشآت تُمثّل عَصَبَ الإنتاج النفطي السعودي في بقيق وخريص، ووقوع عدد من التفجيرات ضد منشآت في إيران، أو تتبع لحلفائها في العراق، ويُرجع بعض الخبراء هذه الهجمات غامضة المصدر إلى رغبة دول بعينها في تصدير أزماتها وتوسيع نطاق الضرر، وقد تشمل الارتدادات الأمنية العكسية اضطرار الدول المعاقَبة إلى تمويه تعاملاتها التجارية، لا سيّما أن التكنولوجيا تُسهّل القفز على كثير من الحواجز المادية، فلا يكاد يمر شهر إلا وتعْرض مراكز الأبحاث الأمنية تقريراً حول نشاط تجاري يتضمَّن تحايلاً رقمياً – أحد أطرافه دولة على قائمة العقوبات الأمريكية.[12]

8. الأبعاد الاستراتيجية للعقوبات الاقتصادية.

لا يمكن للعقوبات وحدها أن تحقق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ما لم تكن متسقة في إطار استراتيجية شاملة تتضمن حوافز مغرية لجذب الطرف المعاقَب نحو طاولة المفاوضات؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، على هذه الاستراتيجية أن تتضمن رفع الكلفة الأمنية والعسكرية التي يتكبدها الطرف المعاقَب جراء تعنته في مواقفه، فمن غير الصواب تعويل واشنطن على الكلفة الاقتصادية لتغيير الحسابات الاستراتيجية لخصومها، فعادةً ما تتأقلم الدول مع وضع العقوبات، وتبتكر أساليب جديدة للتحايل على الرقابة الأمريكية، ويكون من الصعب جداً رصد، وتتبع كل الانتهاكات المحتملة، ولا يعني ذلك التقليل من دور المجال الاقتصادي في الحسابات الاستراتيجية، فمعظم خبراء العلاقات الدولية يصنفون العقوبات الاقتصادية كفرع من فروع القوة الصلبة التي تضم أيضاً العمليات العسكرية، إلا أن بعض كلاسيكيّ المدرسة الواقعية يترددون في تصنيف العقوبات الاقتصادية كأداة مستقلة من أدوات القوة الصلبة.

وبعيداً عن الجدليات النظرية وما إذا كانت العقوبات قوةً صلبة أم ناعمة؛ يتطلّب تحقيق الأهداف الاستراتيجية في بيئة معقدة مزيجاً من الأدوات والوسائل، فلا يهم ما إذا كانت القوة ناعمة أم خشنة، بل المهم أن تكون قوة ذكية توظف «العصا والجزرة» وفق حسابات عقلانية

12. ستراتيجيكس، تقييم فعالية سياسة العقوبات الأمريكية، 28/10/2020، https://strategiecs.com/ar/analyses/assessment

دقيقة، وهنا يجادل بعض المراقبين أن واشنطن لم تعد تملك «الجزر» الكافي بعد انتزاع قوى صاعدة أبرزها الصين لمكاسب اقتصادية دولية، فلا يبدو أن المخزون الاستراتيجي الأمريكي يزخر بالمنافع التي بالإمكان عرضها لجذب موقف الدول كما كانت تفعل واشنطن سابقاً، لذلك يمكن القول إن عقوبات المرحلة الحالية تختلف عن عقوبات سابقة فرضتها الدولة الأمريكية على دول معادية لسياساتها، ففي السابق كانت واشنطن تملك ترف الخيارات ووفرة البدائل، أما الآن فقد تعبر سياسة العقوبات عن انحسار قدرة منظومة صناعة القرار على توليد الفرص وممارسة الضغط «المرن» على غيرها من الدول، وعليه يندرج تقييم جدوى سياسة العقوبات تحت باب المفروغ منه، فعلى الأغلب تخلُص معظم التقييمات الأمريكية إلى ضعف كفاءة العقوبات في انتزاع المصالح الحيوية التي أُقرت لأجلها، إلا أن ما يجب بحثه هو البدائل الواجب صناعتها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتلبية متطلبات الأمن القومي، بأقل الخسائر أو أعلى المكاسب، ودون إرهاق الدبلوماسية الأمريكية في تبرير عقوبات أحادية لا تفيد دائماً في تسوية القضايا المتنازع عليها، بل قد تعقّد الموقف[13].

9. العقوبات الاقتصادية على العراق بعد 2003.

تاريخ العقوبات الأميركية على الأفراد والكيانات المسلحة والشركات التي تُصنفها واشنطن على أنها داعمة أو متعاونة مع إيران ومتورطة بعمليات عنف ضد قواتها أو انتهاكات حقوقية داخل العراق لا يعتبر قديماً، إذ بدأت واشنطن تُصدر قرارات إدراج جماعية منتظمة منذ تموز العام 2009 بعد أدرجت وزارة الخارجية الأميركية، كتائب حزب الله العراقية على لائحة الإرهاب، لتليها بعد ذلك عدة قوائم شملت مصارف، ومكاتب صيرفة بحجة دعم الإرهاب، وأشخاص، وفصائل مسلحة بحجة ممارسة الإرهاب والتعاون مع فيلق القدس الإيراني، ويمكن تقسيم العقوبات الأمريكية على العراق إلى قسمين:

أولاً: العقوبات الخاصة بغسيل الأموال ومساعدة الجهات التي فُرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية «إيران».

وكانت أولى تلك العقوبات قد صدرت في آب 2012، إذ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية ضد مصرف إيلاف الإسلامي العراقي، ووضعته على اللائحة السوداء بتهمة المشاركة في نشر أسلحة للدمار الشامل عبر التعامل مع بنك التنمية الإيراني، لتعود في العام 2013، وترفع

13. ستراتيجيكس، تقييم فعالية سياسة العقوبات الأمريكية، 28/10/2020، https://strategiecs.com/ar/analyses/assessment

العقوبة عن البنك، وقال البنتاغون حينها أن المصرف لم يعد يساعد إيران في التهرب من العقوبات المالية، وفي حزيران 2019 صدرت عقوبات من الخارجية الأميركية على شركة (منابع ثروات الجنوب للتجارة العامة) ومقرها العراق، بالإضافة إلى شخصين هما (مكي كاظم الأسدي) و(محمد حسين الحساني) بتهمة «التعامل مع الحرس الثوري الإيراني وتمويل ونقل أسلحة لصالح ميليشيات عراقية موالية لإيران» حسب تعبير بيان وزارة الخارجية الأمريكية، وفي كانون الأول 2019 صدرت عقوبات الخزانة الأميركية بحق السياسي (خميس الخنجر) بتهم فساد[14]، وفي تموز 2023 صدرت عقوبات من الخزانة الأميركية ضد 14 مصرفاً عراقياً بتهمة التورط في عمليات غسيل أموال واحتيال، بعضها لصالح إيران، وأغلبها تحمل طابعاً إسلامياً، وترتبط بشخصيات سياسية في البلاد، وهي، (مصرف المستشار الإسلامي، ومصرف القرطاس الإسلامي، ومصرف الطيف الإسلامي، مصرف إيلاف الإسلامي، ومصرف أربيل للاستثمار، والبنك الإسلامي الدولي، ومصرف عبر العراق، ومصرف الموصل للتنمية، ومصرف الراجح الإسلامي، ومصرف سومر التجاري، ومصرف الثقة الدولي الإسلامي، ومصرف أور الإسلامي، ومصرف العالم الإسلامي، ومصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار)، وفي كانون الثاني 2024 صدرت عقوبات من الخزانة الأميركية ضد مصرف الهدى العراقي، ورئيس مجلس إدارته النائب (حمد الموسوي)، بتهمة غسيل أموال وتمويل الحرس الثوري الإيراني، وكان البنك المركزي العراقي أيضاً قد استبعد 4 مصارف عراقية أهلية من مزاد بيع العملة (وهي: الأنصاري، والشرق الأوسط، والقابض، وآسيا) إثر توجيهات وتحذيرات من وزارة الخزانة الأميركية من هذه المصارف المتهمة بتهريب العملة، وفي شباط 2024 صدرت عقوبات من الخزانة الأميركية ضد 7 مصارف عراقية بتهمة مصرف الهدى ذاتها فضلاً عن عدم الامتثال للمعايير الدولية.[15]

وتزعم الإدارة الأمريكية عبر وزارة الخزانة إلى أن البنوك وشركات الصيرفة التي تم وضعها على لائحة الإرهاب الأمريكية جاء نتيجة الكشف عن معلومات تفيد بأن البنوك المستهدفة (متورطة في عمليات غسيل أموال ومعاملات احتيالية)، وأن بعض عمليات غسيل الأموال التي قامت بها تلك

14. بكر نجم الدين، من تموز 2009 إلى شباط الجاري.. تسلسل زمني لـ 15 عاماً من العقوبات الأميركية ضد أفراد وكيانات عراقية، موقع جريدة المدى، العدد 5613، 2024/02/17،
https://almadapaper.net//view.php?cat=306926.

15. بالأسماء.. أميركا تفرض عقوبات على 14 مصرفاً عراقيا بسبب تعاملات مع إيران بالدولار، موقع شفق نيوز، 2023-07-19، https://shafaq.com

البنوك تعود بالفائدة، إما لأفراد مشمولين بالعقوبات الأميركية، أو لأشخاص يمكن أن تشملهم العقوبات، وأن الخطر الأساسي للعقوبات في العراق يتعلق بإيران، أي أن الولايات المتحدة تصرح في بياناتها عبر وزارة الخارجية بأنها تمتلك معلومات بالعمليات المصرفية التي تشكل انتهاكاً للعقوبات المفروضة على إيران، وعلى إثر ذلك فقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على المصارف العراقية التي تقوم بعمليات تحويل مالي إلى إيران.

وبموجب إجراءات وزارة الخزانة الأمريكية وقرارات البنك المركزي العراقي، مُنعت البنوك التي وضع على اللوائح الأمريكية والعراقية من الدخول في المزاد اليومي للدولار الذي ينظمه البنك المركزي العراقي، ويعد المزاد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الدولة التي تعتمد على الاستيراد، ومن المعروف بعد التغيير السياسي في عام 2003 أن تحرير النظام المصرفي قاد إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق، والتي تضمنت تحرير النشاطات المصرفية والتوسع في إجازة المصارف وزيادة أعدادها والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في البلاد، فضلاً عن التوسع في فتح قنوات عديدة للتحويل المالي للخارج، الأمر الذي أسهم في تهريب الدولار من خلال استغلال مزادات بيع العملة التي ينظمها البنك المركزي، وقد تطورت عمليات تهريب الدولار بشكل كبير خلال العقد الماضي، أن تقصي جذور تلك المشكلة يكمن في أن هذه البنوك يُشكل عليها على أنها تقوم بإعادة بيع الدولار الذي تشتريه من البنك المركزي بالسعر الرسمي بسعر السوق، والذي يفوق السعر الرسمي بشكل ملحوظ، أو تهريبه للخارج عبر عمليات استيراد غير رسمية، هذه الآلية مكنت البنوك من تحقيق أرباح ضخمة من تعاملاتها بالدولار يومياً، وهذه الأرباح لا تنتهي طالما هناك عمليات بيع وتسريب للدولار خارج العراق.[16]

ثانياً: عقوبات ضد الأشخاص والكيانات المتمثلة بعناصر محور المقاومة.

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في الأعوام 2009- 2024 عن فرض عقوبات على أكثر من (70) شخص تقريباً، ومن بين تلك الشخصيات قيادات عراقية ورجال سياسية ورجال أعمال، وتعلل الإدارة الأمريكية عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية «إدراج تلك الأسماء والكيانات جاء نتيجة انتمائهم إلى جماعة الفصائل القريبة من إيران، وتقف هذه الشخصيات، والفصائل المساحة وراء سلسلة من الهجمات ضد الولايات المتحدة وشركائها في

16. إبراهيم جاسم الياسري، العقوبات الامريكية على المصارف العراقية: الاسباب والتداعيات على الاقتصاد العراقي، مركز الدارسات الاقتصادية والمالية، يوليو 23, 2023، https://acefs.org/archives/875.

العراق وسوريا، في تموز 2019 أصدرت الخزانة الأميركية وفق قانون «ماغنتسكي» العالمي لحقوق الإنسان والمساءلة، عقوبات بحق 4 شخصيات عراقية هم (ريان الكلداني) قائد فصيل بابليون، و(وعد القدو) قائد في الحشد الشبكي، وأحمد الجبوري (أبو مازن)، و(نوفل العاكوب) محافظ نينوى السابق، بتهمة انتهاك حقوق الإنسان وممارسات تنطوي على فساد، ورئيس هيئة أركان الحشد الشعبي والشيخ (قيس الخزعلي وشقيقه)، كما فرضت العقوبات في كانون الثاني 2021 من قبل الخزانة الأميركية ضد رئيس هيئة الحشد الشعبي (فالح الفياض) بتهمة انتهاكات لحقوق الإنسان.[17]

كذلك من بين الشركات التي وضع في قوائم دعم الإرهاب من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية بتهمة «تقديم المساعدة إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، والمجموعات الوكيلة له في العراق وسوريا ولبنان شركة الطيران العراقية فلاي بغداد ورئيسها التنفيذي بشير عبد الكاظم علوان الشباني على قائمة العقوبات» بحسب بيان صادر عن الخزانة الأمريكية، وهي ثاني شركة عراقية بعد شركة الناصر التي اتهمت ببيع أجزاء من طائرات طراز «إيرباص» لإيران عام 2015، وبحسب بيان مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية.

إن إدراج الأفراد في قوائم الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية يرتب على الأشخاص عدة عقوبات منها حظر جميع الممتلكات والمصالح في ممتلكات الأشخاص المدرجين أعلاه والموجودة في الولايات المتحدة، أو في حوزة أو سيطرة أشخاص أمريكيين، ويجب إبلاغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عنها، بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضاً حظر أي كيانات مملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل فردي أو إجمالي، بنسبة 50 بالمائة أو أكثر من قبل شخص واحد أو أكثر من الأشخاص المحظورين، ما لم يكن ذلك مسموحاً به بموجب ترخيص عام أو محدد صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أو معفى، تحظر لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عموماً جميع المعاملات التي تتم بواسطة أشخاص أمريكيين أو داخل (أو عبر) الولايات المتحدة، والتي تنطوي على أي ممتلكات أو مصالح في ممتلكات أشخاص محددين أو محظورين، بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات المالية والأشخاص الآخرين الذين يشاركون في معاملات أو أنشطة معينة مع الكيانات والأفراد الخاضعين للعقوبات قد يعرضون أنفسهم للعقوبات، أو يخضعون لإجراءات الإنفاذ.

17. إدراج ميليشيات متحالفة مع إيران على قوائم الإرهاب، بيان لوزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، https://www.state.gov/translations/Arabic

ويشمل الحظر تقديم أي مساهمة أو توفير أموال أو سلع أو خدمات من قبل أي شخص محدد له أو لصالحه، أو تلقي أي مساهمة أو توفير أموال أو سلع أو خدمات من أي شخص من هذا القبيل.[18]

10. رد الحكومة العراقية على العقوبات الأمريكية.

أخذ الرد الحكومة على العقوبات الأمريكية منحيين الأول الرد على عقوبات المصارف: إذ استجاب البنك المركزي العراقي إلى مطالب وزارة الخزانة الأمريكية عبر زيادة المراقبة على مزاد العملة وبيع الدولار للمصارف الأهلية، ومنع المصارف التي تدرجها الولايات المتحدة على لوائح الإرهاب أو غسيل الأموال من دخول مزاد العملة، مع الإبقاء على عملها المصرفي داخل العراق، ومن ثم يمكن القول في هذا الصدد إن إجراءات البنك المركزي كانت خجولة، إذ تجامل الجانب الأمريكي بحضر تلك المصارف عن الوصول إلى مزاد العملة،، هذا من جانب ومن جانب آخر، أن البنك المركزي العراقي يستجيب لطلب الفيدرالي الأمريكي بإدراج البنوك على اللائحة السوداء ومنعها من دخول مزاد العملة دون معرفة أو توضيح دقيق لأسباب مقنعة لمثل هذه الإجراءات، وهذا ما أشار له بيان وزارة الخارجية العراقية بالقول: (لم تقدم وزارة الخزانة الأمريكية الأسباب التي تقف وراء فرض مثل هذه العقوبات، وما إذا كان فرض واشنطن لهذه العقوبات جاء بسبب عدم انضباط هذه المصارف في تنفيذ التعليمات والقواعد المصرفية التي حددها المصرف المركزي العراقي أو بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أم لأسباب أخرى) وطالب وزير الخارجية العراقي وفقاً للبيان بإعادة النظر بقرار الخزانة الأمريكية بشأن الموضوع[19]، إذن الحكومة العراقية عاجزة عن فرض إرادتها في خلاف الإدارة الأمريكية، لما تمتلكه الخزانة الأمريكية من سطوة ووصاية على أموال العراق المودع في الحسابات الأمريكية، وهي وفقاً لذلك تتعامل معها، وتستجيب لها في مسعى لإرضاء الطرفين الفيدرالي الأمريكي، والمصارف الأهلية العراقية.

وبشأن الرد على العقوبات المفروضة على شركة فلاي بغداد، فإن الحكومة لم تصدر موقفاً علنياً بشأن ذلك، كما لم تتبنَ وزارة الخارجية هذا الملف ضمن بياناتها، على الرغم من تشكيل الحكومة لجنتين للتحقق من الادعاءات الأمريكية بحق الشركة، وقد أكدت هاتان اللجنتان عدم صحة الاتهامات بالأدلة المادية والحجج الكافية.

18. قادة من «كتائب حزب الله» وشركة طيران عراقية.. تفاصيل العقوبات الأميركية، موقع قناة الحرة، 23 يناير 2024، https://www.alhurra.com/iraq.

19. لطفي حبيب، هل ينجح العراق في إقناع واشنطن بـ «إعادة النظر» في العقوبات على مصارفه؟، موقع بي بي سي عربي، شباط 2024، https://www.bbc.com/arabic/articles/cqed5jym46no.

أما الرد الحكومي العراق بحق تصنيف الشخصيات العراق والفصائل المسلحة العراقية كإرهابيين، فقد كان الرد خجولاً أيضاً وغير واضح في الكثير من الأحيان. فقد أدانت الحكومة العراقية، على سبيل المثال، الضربات التي استهدفت القوات الأميركية، وفي الوقت ذاته أدانت في كثير من الحالات الرد الأميركي ومهاجمة مقار تابعة للحشد الشعبي وهي مقرات حكومية، فالحكومة العراقية الآن حالها حال الحكومات السابقة، ففي مثل هذه المواقف تكون في موقف حساس وحرج، فهي تحاول في ذات الوقت تحقيق التوازن بين علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومع الجماعات العراقية الداخلة ضمن هيئة الحشد الشعبي، والتي تدخل في بعض الأحيان في صراع مباشر مع القوات الأميركية.

وعلى إثر تصاعد حدة الصراع بين الفصائل والقوات الأمريكية، اتخذت الحكومة العراقية موقفاً أكثر تشدداً تجاه القوات الأمريكية، إذ أكدت الحكومة العراقية في بيان رسمي لها أنها تتعامل مع التصعيد الأخير، الذي شهدته الساحة العراقية على أنه تصعيد خطير فيه تجاوز مرفوض على السيادة العراقية، التي تلتزم تحت كلّ الظروف بصيانتها وحفظها والدفاع عنها، وفقاً للواجبات الدستورية والقانونية للحكومة، وطالبت قوات التحالف مع الحكومة الأمريكية إلى تشكيل لجان تعمل بجد على جدولة انسحاب قوات التحالف والقوات الأمريكية.

لكن واقعياً، يبدو أن المكونات السياسية العراقية، لا سيما السنية والكردية منها، لا تريد إخراج قوات التحالف والقوات الأمريكية من العراق الآن، على الرغم من تصويت البرلمان السابق على ضرورة إخراج القوات الأمريكية، وفشل البرلمان الحالي في عقد جلسة في التصويت على إخراج القوات الأمريكية من العراق، وأن عدم الرغبة الجادة في إخراج القوات الأمريكية من العراق يعود إلى عدة أسباب منها عدم تماسك الساحة الداخلية العراقية، وعدم نضجها السياسي، وانعدام الثقة بين السياسيين العراقيين، والصراعات الإقليمية وارتداداتها أو انعكاساتها على الساحة الداخلية العراقية، والاحتياجات العسكرية التي تكملها قوات التحالف والجيش الأمريكي لبعض مفاصل الجيش العراقي.

لذلك، سيكون رد الحكومة العراقية على تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية للشخصيات والفصائل العراقية بالإرهاب، نتاج الوضع الداخل العراقي المربك وغير المستقر، والذي يعاني من انعكاسات المشكلات الخارجية، وسيكون رد الحكومة متردداً، يحاول تحقيق التوازن بين التواجد

الأمريكي والفصائل المسلحة العراقية، وعدم تحويل العراق إلى ساحة حرب بين القوات الأمريكية والفصائل المسلحة، والحفاظ على الوضع الحالي دون تصعيد، وإذا ما عادت الهجمات المتبادلة بين الطرفين الفصائل والجيش الأمريكي وضمن قواعد الاشتباك المحدودة دون تصعيد، سيكون عمل الحكومة على التهدئة وعدم التصعيد والإدانة للأطراف التي تلجأ إلى العنف، وسنشهد المزيد من الأسماء التي ستوضع على القائمة الأمريكية للإرهاب وخروج الكثير من المصارف العراقية من مزاد العملة بطلب من البنك الفيدرالي الأمريكي.

من جانب آخر، تستخدم الولايات المتحدة العقوبات وفق ذرائع سياسية مرتبطة بالمصالح الأمريكية ووضع الولايات المتحدة ضمن التغيرات العاصفة التي يشهدها النظام الدولي، ولطالما استخدمت الولايات المتحدة ذرائع وحججاً واهية لتبرير سياساتها الخارجية، مستغلة القانون الدولي وذرائع مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان مع وضوح انتهاك الولايات المتحدة وحلفائها لهذه القوانين واللوائح.

ويظهر ذلك جلياً في عدة أمثلة على الانتقائية في العقوبات من قبل الولايات المتحدة، فمثلا عقدت تركيا اتفاقاً مع موسكو لشراء صواريخ (إس-400 المضادة للصواريخ والطائرات)، اعتبرت الولايات المتحدة هذا القرار تهديداً للشراكة الأمريكية التركية، وهددتها بعدم إعطائها الفرصة للانضمام إلى حلف الناتو، وعاقبتها بوقف تنفيذ اتفاق بين تركيا وشركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية لشراء 100 طائرة حربية من طراز (إف-35) بقيمة 16 مليار دولار، وقال متحدث باسم البنتاغون إنه بانتظار قرار تركي قاطع بالتخلي عن شراء صواريخ اس-400، فإن تسليم مقاتلات إف-35 إلى تركيا، وكذلك الخدمات المرتبطة بهذه الصفقة

بالمقابل، لم تطبق مثل هذه القرارات على دول أخرى تعاملت مع روسيا، وأبرز مثال على ذلك هو الهند، التي عقدت صفقة كبرى مع روسيا لشراء صواريخ (اس-400)، ولكنها لم تتعرض لعقوبات أمريكية، وتبلغ قيمة هذه الصفقة 5,2 مليار دولار، وهذه الصفقة عقدت خلال القمة التي جمعت رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في نيودلهي في أكتوبر/تشرين الأول 2018 [20].

وكذلك تشير الدراسات أن العقوبات الأمريكية التي تُفرضها تحت ذريعة حماية الديمقراطية

20. برايان كلاولي، العقوبات الأمريكية الانتقائية، جريدة الخليج، 17 أبريل 2019، https://www.alkhaleej.ae/

وحقوق الإنسان هي أيضاً انتقائية تتبعاً لمصالح الامريكية، ولا تخضع لقوانين محددة أو تتجاهل قوانين ومعايير وضعتها الإدارات الامريكية فمثلاً، الأنظمة الاستبدادية ذات العلاقات الودية مع الولايات المتحدة أقل احتمالاً في أن يتم معاقبتها على مخالفات الديمقراطية، ولذلك يمثل عدم فرض عقوبات أو ضغوط خارجية على دول مثل مصر أو قطر أو السعودية أو الأردن والبحرين نمطاً أوسع نطاقاً، فيتم إعفاء الحلفاء الاستراتيجيين من الضغوط الغربية لنشر الديمقراطية، بالمقابل تتم فرض عقوبات أمريكية على الدول الأفريقية الفقيرة بحجة مخالفتها حقوق الإنسان وإعاقة الديمقراطية، في هذه الحالة يصبح تطبيق المعايير الديمقراطية أكثر انتقائية عندما تكون هناك مصالح جيوسياسية.[21]

أيضاً لابد الإشارة إلى العقوبات الأمريكية التي تُفرض على الأشخاص والأنظمة السياسية لا تضع في الاهتمام التبعات الاقتصادية على المجتمعات وتعريضها لحالات الجوع والمرض، ولا تأخذ بالاعتبار الوزن الاعتباري للشخصيات الوطنية التي تضعها على قائمة العقوبات.

باختصار، العقوبات الأمريكية باختلاف أنوعها تخضع للمصالح الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية، بعيداً عن التصنيفات، والمعايير، والحجج التي تضعها، مثل مكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، والدفاع عن الديمقراطية.

21. ريم عبد الحميد، دراسة أمريكية تكشف انتقائية الغرب في فرض العقوبات الديمقراطية، صحيفة اليوم السابع، 11 يناير 2015، https://www.youm7.com/story/2015/1/11 /2022495.